مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

(دراسة ميدانية)

Elements of Internal Control and its Impact on the Financial Performance of Commercial Banks

(A field study)

د. حسني خليل جميل الشطرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام البنوك التجارية بمعايير الرقابة الداخلية، ومن ثم تأثيرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة لتجميع البيانات الأولية اللازمة، وزُعم على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وتمت معالجة هذه البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية، كما تم استخدام اختبار Multiple Regression و One Sample T-test لاختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد رأس المال، ونسبة هامش صافي الربح.

كما بيّنت النتائج أن أكثر عناصر مكونات الرقابة الداخلية على تقييم الأداء المالي هما المعلومات والاتصالات والمراقبة على التوالي، لما لها أهمية كبرى لأنها لا بد من التركيز على عامل الوقت والسرعة والدقة في توفير المعلومات لعملية اتخاذ أو بناء قرار.

( *) أستاذ مساعد، جامعة الزرقاء – الأردن.
This study aimed at examining elements of internal control and its impact on the financial performance of commercial banks. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to banks listed in Amman stock exchange. Descriptive statistics, T-test, and multiple regression were used to analyze the data and test the hypotheses. Results showed compliance with internal control systems requirements, but with no significant impact of the internal control system components on the financial performance of the Jordanian commercial banks measured by the ratios of ROA, ROE, ROIC, and NPM. Results also showed that there is no significant effect of the internal control systems on the financial performance of Jordanian commercial banks for the same mentioned financial ratios. The results also showed that more elements of internal control over financial performance evaluation components are Information and Communication, and monitoring, respectively, due to their great importance as it is necessary to focus on the time factor and the speed and accuracy in the availability of information for decision or upon the decision by; the observation they represent a comprehensive tool that is working to adjust all the elements of control. The study came...
out with some recommendations including: Focus on the internal control systems, consistently with the laws and regulations issued by the relevant authorities, because it affects the activation of the internal control in commercial banks activities, work continuously to monitor and evaluate the internal control system in order to identify weaknesses and work to correct them, especially the risks calendar where earned a fifth place among the elements of control systems.

Keywords: Internal control, Financial Performance, Control Environment, Risk Assessment, Control Activities, Information and Communication, Monitoring.

المقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أية منشأة بمثابة الدعامة الأساسية التي من خلالها يمكن التأكد من تنفيذ الخطط وتطبيق الأنظمة والسياسات وتحقيق الأهداف المرسومة من قبل الإدارة، وبالتالي يعد نظام الرقابة الداخلية من الأدوات التي تمكن الإدارة من حسن استخدام واستغلال وتوجيه مواردها الاقتصادية، الأمر الذي سوف يعكس على تحسين وتعزيز أداء المنشأة، وقد بينت معايير التدقيق الدولية أهمية نظام الرقابة الداخلية ومومماته التي ينبغي توفيرها من أجل تحقيق أهداف المنشأة. (ذينيات، كفوس، 2012)

Committee of Sponsoring Organizations of the Tradeway Commission(COSO)

تعتبر المقومات Sarbans Oxley الأساسية التي تساعد على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، فقد أصبح هذا الإطار هو المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد صدور قانون في عام 2002، بسبب انهيار الشركات الكبرى نتيجة للتزوير والتلاعب.
المحساسي، جاء هذا القانون ليؤكد مسؤولية كل من الإدارة، ومدفقت الحسابات عن تقويم كفاءة الرقابة الداخلية وفاعليتها. (ذينيات، 2015)

أدركت المنظمات المهنية والدولية أهمية دور الرقابة الداخلية، متمثلة بعناصرها الخمسة، حيث إن أنشطة الرقابة الداخلية هي عناصر الرقابة الداخلية من مهامها، ملائمة عناصر الرقابة الداخلية الفعلية، وفصل المهام. (إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدريب والراجع وعمليات التأكيد والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام 2012).

إذا، فإن إمكانية تخفيف المخاطر تم من خلال الضوابط الرقابية، التي تبناها إدارة الشركات لذا لا بد من أن يكون هناك تقييم مستمر لهذه المخاطر والضوابط الرقابية، إذ أنه لا يمكن استبعاد المخاطر بشكل تام، فالتقييم لا بد من أن يكون شاملاً لاستراتيجيات البنوك والمؤسسات الأخرى. (البلداوي وآخرون، 2011)

من هنا جاءت فكرة البحث والتي تنطلق إلى مقومات أداء الرقابة الداخلية وآثارها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

أهمية الدراسة

تعتبر أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم نتائج عملية تبين مدى تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية، مما يسهم في إعادة النظر بقرارهم أخيرين بين اعتبار دور الرقابة الداخلية وتأثيرها على أداءهم المهني كدارسين، وعلى أداء الشركة بشكل عام، حيث أن معايير التدقيق الدولية أولى الرقابة الداخلية أهمية كبرى ضمن معاييرها، ولأن أنظمة البنوك المركزية الأردنية أولى الرقابة
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسني خليل جميل الشقراط

المالية أهمية وذكر مفصل لتطبيقها في البنوك، وأسباب وجودها، وأهمية دراسة أثر تلك الأنظمة على الأداء المالي للبنوك التجارية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مع بيان الأمثلة النسبية لكل نوع من أنواع أنظمة الرقابة الداخلية، والمتصلة في وسائل الرقابة الداخلية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والمعلومات، من حيث التأثير الجوهرى على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، كما وتفع الدراسة إلى الخروج بنتائج ووصيات تُسهم في رفع كفاءة وتطوير هذه الأنظمة.

مشكلة الدراسة

انطلاقاً من أهمية الدور الاقتصادي الهام الذي يلعبه قطاع البنوك بشكل عام، وتنتسب إلى الأزمات المالية التي تمر بها الشركات الأخرى، فإن الهدف من التركيز على دور مجلس الإدارة في الرقابة، والإشراف على إدارتها التنفيذية، بهدف تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إصدار عدد من القواعد والقرارات الهامة.

هنا تُثار تساؤلات مهمة: هل تلزم البنوك التجارية بتطبيق مقومات أنظمة الرقابة الداخلية؟ هل لنقومات أنظمة الرقابة الداخلية تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية؟

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها في ضوء الاتجاه النظري والدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تسعى لاختبار الفرضيات الإحصائية الآتية:

511
الفرضية الرئوية الأولى:
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام البنوك بتطبيق أنظمة مكونات الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئوية الثانية:
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات أنظمة الرقابة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.

- H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.

- H02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاسًا بنسبة هامش صافي الربح في البنوك التجارية الأردنية.

- H02-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على رأس المال المستثمر في البنوك التجارية الأردنية.

نماذج الدراسة:
تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الإطار النظري، والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة، على النحو التالي:
مقومات الرقابة الداخلية وتقييم الأداء المالي للمؤسسات التجارية.

د/ حسني خليل جميل الشطران

دراسة ميدانية

المتغيرات المستقلة
الرقابة الداخلية

المتغيرات التابع
الأداء المالي

1. معدل العائد على حقوق الملكية
2. معدل العائد على الأصول
3. نسبة هامش صافي الربح
4. معدل العائد على رأس المال

1. البيئة الرقابية
2. تقييم المخاطر
3. الأنشطة الرقابية
4. المعلومات والاتصالات وموارد الأداء

المصدر: إعداد الباحث

الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات الساقية التي تتعلق بموضوع الدراسة يمكن تصنيف هذه الدراسات إلى مجموعتين: تناولت المجموعة الأولى موضوع الرقابة الداخلية بمختلف جوانبها وعملية تقييمها، حيث حاولت معرفة واقع الرقابة الداخلية في منشآت الأعمال، وتطالب المجموعة الثانية إلى موضوع الأداء المالي لمنشآت الأعمال، حيث حاولت تحديد طبيعة العلاقة بين بعض جوانب الرقابة الداخلية المطبقة في المنشآت والأداء المالي، ونجد من بين هذه الدراسات:

دراسة (ذينب، كفوس، 2012)، بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وائر ذلك على أداءها المالي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)،
ومدى تأثير ذلك على الأداء المالي لهذه الشركات، تم تصميم استبانه جمع البيانات الأولية اللازمة، ورعت في (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عيان، تم معالجة هذه البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية وتحليل الانتجاع لاختبار الفرضيات، Multiple Regression، One Sample T-test

أظهرت نتائج أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية التي وردت في إطار التدقيق الدولي رقم (31)، كما بنيت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دالادة إحصائية بين مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية الأردنية وبين الأداء المالي مقاسا بulton العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المبيعات كل على حدة، بينما توجد علاقة ذات دالادة إحصائية بين مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاسا بulton إجمالي الربح، ويجري الباحثان بضرورة قيام الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية المطلوبة لديها بشكل مستمر، إضافة إلى العمل على إيجاد قسم خاص للرقابة على جودة أعمال دائرة التدقيق الداخلي.

دراسة (الدري، 2011) بعنوان "تقييم الأجاء المالي لبعض البنوك التجارية المختارة"، هدفت إلى قياس تقييم الأجاء المالي لبعض البنوك التجارية المختارة للفترة ما بين (2005-2009) حيث تم تحليل الأجاء المالي لسعة بنوك تجارية مختارة، باستخدام نموذج الانحدار الضوئي لقياس أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم البنك، وإدارة الأصول، وكمية العمليات على متغير الأجاء المالي المتمثل في العائد على الأصول وحجم عوائد الدخل، وتأتي أهمية الدراسة على القطاع المصرفي الأردني من خلال مساعدة البنوك في المجال المصرفي، حيث تساعد صانعي القرار على التركيز
دراسة ميدانية
د/ حسني خليل جميل الشرفات

مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنك التجارية.

أظهر على أنشطة البنك التي تساهم في تحسين أوضاع الأداء المالي، وتوزيع مستوى البنك عند مقارنته مع بنوك أخرى، ووضع خطط العمل والاستراتيجيات المالية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة توفيرٍ جديد في تقييم الأداء المالي للبنك التجارية.

أما الدراسة التي قام بها (الرشدي، 2010)، التي هدفت إلى تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، وبيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي وتشخيص أهم المعوقات والمشكلات التي تؤدي دون تحقيق رقابة داخلية فاعلة في البنوك التجارية الكويتية، حيث تم إعداد استبانة، وتكوين من 61 فقرة، وتم استخدام التحليل الإحصائي SPSS، وشملت عينة الدراسة من 173 شخصًا.

وأظهرت النتائج النظرة الواقية الداخلية في البنوك التجارية تسمى بمستوى متوسط من الفاعلية؛ وأن مستوى المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة الداخلية مرتفع بسبب ارتفاع الكفاءة المالية، وبرزت أهم التوصيات المتمثلة في قيام الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها، والاستفادة من نتائج التحليلية الكمية من مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية.

بينما تطرقت دراسة (دهرب، 2010)، بعنوان "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم جنحة COSO"، إلى مدى تطبيق أسلوب التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية وفق نموذج COSO لسلسلات المخاطر الداخلية والإنتاجية في العراق، حيث تم توزيع استبانة على 78 موظف من يعملون في الأقسام الإدارية والمالية في 22 مؤسسة، ونبينت الدراسة أن أغلب المؤسسات التي خضعت للدراسة لا تعتمد على نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية وفق نموذج COSO، وأوصيت الدراسة بضرورة اعتماد هذا
النموذج لما له من مزايا إيجابية للمؤسسات عن طريق بيان المخاطر وتحليلها ووضع الضوابط المناسبة لها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

تتكيف الدراسة الحالية مع الكثير من الدراسات السابقة في تناولها لموضوع حظي في السنوات الأخيرة باهتمام واسع من الباحثين والدارسين، وهو موضوع الرقابة الداخلية، لكن هناك ما يميز الدراسة الحالية في تطبيقها إلى موضوع الرقابة الداخلية من حيث التركيز على مقومات نظام الرقابة الداخلية، واستخدام نسب مالية لقياس أثر مقومات أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك مع ملاحظة أنه لم يتم استخدامها مسبقًا.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية:

giene في الفقرة 42 من المعيار (315) من المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين تعرف الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي العملية المصممة والمفروضة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف الشركة، فيما يتعلق بموضوعية تقدم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات، وتلائم القوانين والأنظمة المطبقة، ويتبع ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق هذه الأهداف. كاً أو دخلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين بأن الرقابة الداخلية هي عبارة عن
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبؤر التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسن خليل جميل الشطرات

«الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على التقدم والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر»؛ ومن ناحية أخرى فقد أشار (عرض 2012) إلى مفهوم الرقابة الداخلية التي يتم تصميمها وتشغيلها من أجل معالجة الانحرافات ومخاطرها التي تلقى دون تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسة، وما هي إلا عبارة عن أداة ووسيلة لتحقيق غايات المؤسسة المرجوة، حيث تغطي الرقابة الداخلية كافة جوانب التنظيم والأنشطة الداخلية، وتشمل النظام المحاسبي والقانون الإداري والوظائف الأخرى المرتبطة به.

ثانياً: عناصر الرقابة الداخلية

 جاء ضمن معايير التدقيق الدولية (معايير التدقيق الدولي 315)، بأن مكونات الرقابة الداخلية تتكون من خمسة مكونات أساسية، وفيما يلي شرح عنصر الرقابة الداخلية:

1- البيئة الرقابية

تحدد البيئة الرقابة الإطار العام للشركة، والمكونات الرقابية الأخرى، وعلى المدقق أن يقوم برؤية وفهم البيئة الرقابية، لأن نتيجة التقييم تعكس على تصميم وفاعلية تطبيق مقومات الرقابة الداخلية، وتعتبر البيئة الرقابية المرتكز الرئيسي لمكونات نظام الرقابة الداخلية، حيث إن وجود هيكل تنظيمي واضح وطباقي في الشركة، وفلسفة إدارة واضحة، وهيئة تدقيق داخلية تشغيل وتابع للمهام والإجراءات الموضوعة، يعتبر أساساً قوي تعتمد عليه بقية مكونات النظام (Kimmel et al., 2011).

2- تقييم المخاطر

يتضمن تقييم المخاطر الداخلية الأخطر المتعلقة في إدارة موارد الشركة، من
حيث سواء إداره العمليات التشغيلية، وضمان جودة المنتجات، وأوقات التسليم، وتتمثل المخاطر الخارجية بالعوامل المرتبطة بأسعار صرف العملات، وأسعار الفوائد، والتقدم التكنولوجي الحاصل في نفس المجالات، والقوانين التي تمس النشاط الرئيسي للشركة، وإن إجراء عملية تقييم تلك المخاطر بشكل فعّال يزيد من قدرة الشركة على تحصيل حصول قبل وقوع هذه المخاطر، مما يوفر علاج معقول لقدرة الشركة على تحقيق أهدافها الرئيسية والحفاظ على أدائها العام كما هو مخطط له. (إعدادات المعايير الدولية، 2002).

3- الأنشطة الرقابية

تعبر عن أنها السياسات، والإجراءات التي تساعد الشركة على ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للمخاطر، ومواجهةها من أجل تحقيق أهداف الشركة (Arens et. al., 2002)

4- المعلومات والاتصالات

يُعد عنصر المعلومات والاتصالات حلقة الوصل بين جميع مكونات الرقابة الداخلية من جهة، وبين الأطراف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية؛ وبين الأنشطة والوظائف من جهة أخرى أيضاً، إذ تزداد فعالية الرقابة الداخلية إذا كان هناك نظام يوفر المعلومات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب لمن يقوم بعملية الرقابة الداخلية في الشركة، كما يعتبر وجود نظام فعال لتوصل المعلومات من أهم العوامل التي تؤثر على جودة الرقابة الداخلية (Knechel et.al., 2007)

5- مراقبة الأداء

عند تصميم هذا المكون من الرقابة الداخلية لا بد أن يكون الأطراف القائمين
مقومات الرقابة الداخلية وأنها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسية ميدانية

د./ حسني خليل جميل المطرات

على عملية مراقبة مكونات وسير عمل نظام الرقابة الداخلية أفراد مستقلين، وغير
خاضعين لسلطات من جانب الإدارة المباشرة التي يتم مسأتلتها عن مدى تطبيق
أنظمة الرقابة الداخلية، وليج أن يكونون على فهم كافٍ ودراية تامة بنظام الرقابة
الداخلية المطبق، وذلك لعرفة أوجه الخلل بشكل دقيق، واستلام القدرة لحل
المشكلات التي قد تواجه سير أنظمة الرقابة؛ بالإضافة إلى توفير حوافز مادية
وعنونة تمنع أي اختراق للأفراد من الجهات المادحة أو المعنوية، هذا تحصل على
نظام رقابة فعال (Bruynseels and Cardinals, 2014).

التهديدات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية

مها بلغت قوة نظام الرقابة الذي تضعه الإدارة فإنها لن تستطيع الحصول على
تأكيد مطلق على تحقيق أهدافها وتطبيق النظام بشكل كامل، وإنها تحصل على تأكيد
معقول وذلك للأسباب التالية (ذينيات، 2016):

1- وجود المحدودات المتوازنة في أي نظام رقابي، ومن المتعارف عليه أن
العنصر البشري يعاني من القصور في العديد من النواحي سواء كان ذلك يتعلق
بارتكاب الأخطاء، أو عدم الكفاءة، أو التعرض للنضج وальным القدرة على التنبؤ،
وبالتالي عدم فهم التفاعلات بشكل مناسب، وكذلك يعد نقص المعلومات وعدم
الالتزام بالوقت من المحدودات المذكورة.

2- إمكانية التواجد ما بين الموظفين الذين يقومون بوظائف متزامنة، مما يجعل
أي نظام رقابي يعني صعوبات في اكتشاف ومنع الحوادث، لأنه يراعي أسلوب محكم
في التغطية على مثل تلك الحوادث.
3- عدم التزام الإدارة بالتعليمات التي قامت بوضعها، والقيام باختراق نظام الرقابة الداخلية مما قد يفتح المجال أمام الآخرين لعدم الالتزام بالتعليمات مما دام أن واضع التعليمات لا يلتزم بها.

4- التغييرات والتحديات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل كوالتي قد تجعل أي نظام رقابة داخلية غير مؤهل لتوفير الرقابة المناسبة ما لم يتم تطويره وتحديثه.

5- التكلفة مقابل المنفعة، إن التصميم المناسب للنظام وشموليته قد يصعب تحقيقها بسبب التكاليف التي قد تزيد عن المنافع، إن الفصل المناسب بين الوظائف المتعارضة يكلف الشركة تكاليف إضافية.

الأداء المالي

تمثل القوائم المالية المخرجات لنظام المحاسبة المالية، وتظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة، وتوضح المركز المالي للوحدة وحقوق أصحاب المشروع، نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم كافية لإغراض الاستشار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة، ولذلك كان لا بد من أن تضع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل، لموقف على حقيقة تلك القوائم وأسباب نجاحها أو فشلها على حد سواء، حيث أن التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وتحديد الابحاثات تساعد بشكل كبير في اتخاذ القرارات.

مفهوم تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي تعني الحكم على إدارة استغلال موارد المؤسسة
مقدمات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسني خليل جميل الخطرات

توظيفها خدمة الإطراف المهتمة جمعها، فالتقييم هو بمثابة قياس للنتائج المحققة وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية لأنها تحد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، ولأن الفاعلية تعني تحقيق الأهداف المرجوة وكفاً للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى الأهداف المرجوة (السعودي، 2000).

العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسات خلال قيامها نشاطها العديد من الصعوبات التي تؤثر على قيامها بأعمالها ووظائفها الأثر الذي يدوره يؤدي إلى البحث عن مصادر هذه الصعوبات والعمل على حلها واتخاذ القرارات المناسبة لها، وهذا ما يهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة، ومن العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

1- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة ويمكن للمؤسسة تحكم بها والسيطرة عليها بشكل يساعد على زيادة العوائد وتخفيف التكاليف من خلال الرقابة على التكاليف وكفاءة استخدام الموارد.

2- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي: تواجه المؤسسة مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن إدارة المؤسسة السليمة عليها، وإنها يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهة تقليل فاعلية تأثيرها، وتشمل التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، والقوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة والسياسات المالية والاقتصادية للدولة (الخليفة، 2005).
الأداء المالي والمرشفي

إن أهمية تقييم الأداء المالي المرشفي نابعة من أهمية المنشآته ودورها في العملية الاقتصادية، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء شاملة لكل مقاييس إستراتيجية المنشأة، كما أن ازدادت أهمية تقييم الأداء في المصارف في السنوات الأخيرة، نتيجة خصوصية وضخامة الأموال التي تعمل بها هذه المصارف، وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد وتحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف، إذ أن الخطوة الأولى لتحليل الموقف وتقييم الأداء هو اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي ضمن المصرف تحقيقها، والمتمثلة في تحقيق سمعة جيدة للمصرف؛ تحقيق الأهداف المالية؛ كفاءة الجهاز الإداري وفاعلية؛ تحقيق أهداف الابتكار (الهواري، 1999).

منهجية الدراسة

لقد تنبأ الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي، فقد تم الاستعانة على المصادر الثانوية، وذلك بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للبحث وتحقيق أهدافه، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الميداني، فتم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال المصادر الأولية، بالاعتماد على استبانة تم إعدادها لتحقيق أهداف الدراسة.

متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة بأنظمة الرقابة الداخلية، والمتمثلة في (البيئة الرقابية، تقويم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، مراقبة الأداء).
مقدمات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسney خليل جميل النغطي

2. المتغير التابع: يمثل المتغير التابع في (تقييم الأداء المالي).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يشكل مجتمع وعينة الدراسة على النحو التالي:

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عيان.

2- عينة الدراسة: بالنظر لصعوبة شمول جميع مجتمع الدراسة، لسنا ممتنعين تتعلق

وفهم وإجراءات وسياسات أنظمة البنوك، تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة، من موظفين

من دائرة الامتثال ودائرة التفتيش والرقابة الداخلية ودائرة تكنولوجيا المعلومات

وباستخدام، طريقة (العينة الطبقية العشوائية)، حيث بلغت عينة الدراسة (730)

موظفًا. وبعد الانتهاء من تحديد عينة الدراسة، تم توزيع (700) استتار استبانه على

أفراد العينة. وقد تم توزيع (11) استتار، أي بنسبة بلغت (14,77%). وتم استبعاد

(5) أستتارات لعدم صلاحتها لأغراض عملية التحليل الإحصائي بسبب نقص

المعلومات الواردة فيها، وبالتالي تم اعتبار (50) أستتار صالحة لأغراض المعالجة

الإحصائية، حيث بلغت نسبة الاستتارات الصالحة للتحليل من العدد المسترقم

(9180).

أسلوب جمع البيانات:

للاجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحث بإعداد استبانه لهذا

الغرض، اعتباراً على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وقد

تناول الجزء الأول منها على الخصائص الديموغرافية، أما الجزء الثاني فقد تناول

الفقرات التي تقيس المتغيرات المستقلة والمتحركة، وتهدف فقرات الأداة بمجملها.
الوقوف على تقييم أفراد عينة الدراسة وتقديرهم عن مقومات أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، واستخدام الباحث مقياس ليكرت الخريسي لمعرفة إجابات المستجيبين لفقرات الاستبانه.

تصميم أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من تصميم أداة الدراسة، تم اختبار صدقها وثباتها، على النحو الآتي:

1- صدق أداة الدراسة: للتحقق من الصدق الظاهري (Face Validity) والصدق المنطقي (Logical Validity) لمحتوى الاستبانة، تم عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص بهدف الوقوف على آرائهما وملاحظاتهم عن مدى صلاحية فقرات الاستبانة، ومتانة الفقرات لمحاور الدراسة، حيث تم تعديل الصياغة في ضوء ملاحظات المحكمين المختصين ومقترحاتهم.

2- ثبات أداة الدراسة:

استخدم اختبار كرونباخ (Alfa) وتقييم معامل (Alfa) ما بين (صفر - 1)، علماً بأن المعامل عند مستوى دلالة أقل من 5٪، وبالتالي إذا كان معامل ألفا (0.6) فاكثر تكون مصدقية المقياس جيدة ويمكن الاعتماد عليه لинтерпретة وتعميم النتائج. (Sekaran، 2003، 534).
تحليل البيانات ومناقشة النتائج، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (1) وصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>التغير</th>
<th>المتغير</th>
<th>التحوّر</th>
<th>%</th>
<th>المتغير</th>
<th>التحوّر</th>
<th>%</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>للمؤهل العلمي</td>
<td>بكالوريوس</td>
<td>موظف في دائرة الامثال</td>
<td>15</td>
<td>موظف في دائرة الامثال</td>
<td>15</td>
<td>26.79</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>اسم الوظيفي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>76.79</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>دكتراد</td>
<td>20</td>
<td>موظف بدارة الامثال</td>
<td>20</td>
<td>35.71</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>محاسبة</td>
<td>12</td>
<td>اقل من ستة سنوات الخبرة</td>
<td>12</td>
<td>21.43</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>ادارة اعمال</td>
<td>9</td>
<td>أكثر من ستة سنوات الخبرة</td>
<td>9</td>
<td>16.07</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>اقتصاد</td>
<td>10</td>
<td>10 سنوات اقل من 15 سنة</td>
<td>10</td>
<td>35.71</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>ماليات ومسرفة</td>
<td>12</td>
<td>5 سنوات اقل من 10 سنة</td>
<td>12</td>
<td>21.43</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>5 سنوات اقل من 10 سنة</td>
<td>8</td>
<td>14.29</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>20 سنة فأكثر</td>
<td>7</td>
<td>12.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من حمل شهادة البكالوريوس وبنسبة 76.79%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يمتلكون الثقافة والمعرفة الخاصة بموضوع الدراسة، خصوصاً إذا عرفنا أن أفراد العينة هم من اختصاص المحاسبة وبنسبة 44,44%، إن هذه الخصائص تعزز قدرة المجيبين على فهم واستيعاب أسئلة الاستبانة.
للإجابة عليها بكل موضوعية، وبالتالي زيادة درجة مصداقية هذه الإجابات وإمكانية الاعتماد عليها لدعم نتائج الدراسة، ومن جهة أخرى فإن هذه الخصائص تعكس اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بتوزيف الكفاءات، والأفراد ذوي التأهيل العلمي المناسب لشغل الوظائف الادارية، وجاء هذا مناسب مع خبرتهم والتي كانت تتراوح ما بين 5-10 سنوات ونسبة 57.4%.

الجدول رقم (2) نتائج تحليل فقرات (أثر البيئة الرقابية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الترتيب</th>
<th>مستوى الموافقة</th>
<th>الاتجاه المعياري</th>
<th>الرقم المرتفع</th>
<th>الفقرة</th>
<th>الرقم المرتفع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>5</td>
<td>0.77</td>
<td>توجد لوائح لقواعد السلوك المنهجية وسياسات البنوك الداخلية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>8</td>
<td>0.63</td>
<td>توجد معايير واضحة للتعيين ووصف مناسب للمهام الموظفين</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>6</td>
<td>0.82</td>
<td>يوجد هيئة تنظيمي ملائم يضمن تدفق المعلومات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>1</td>
<td>0.99</td>
<td>تتم مقارنة الأهداف الموضوعة مع النتائج الفعلية</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنك التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسني خليل جميل النشرات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الفقرة</th>
<th>المتوسط الحساب</th>
<th>الترتيب</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>الانحراف المركزي</th>
<th>الموافقنة</th>
<th>الدرجات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>5</td>
<td>يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة للمعالجـة نقاط الضعف والانحرافات</td>
<td>0.77</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>4</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>تعمل الإدارة العليا على مقارنة الأداء السنوي مع أداء البنك الأخرى.</td>
<td>0.95</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>يوجد اهتمام من الإدارة بأنظمة المعلومات الداخلية</td>
<td>0.97</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>2</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>يتم إجراء دورات تدريبية للموظفين بهدف الارتقاء ورفع كفاءة الموظفين.</td>
<td>0.84</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جمع الفئات</td>
<td>0.25</td>
<td>مرتفعة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يتضح من النتائج في الجدول رقم (2)، بأن تقييم أفراد عينة الدراسة للعوامل المؤثرة لعنصر البيئة الرقابية على تقييم الأداء المالي للبنك التجارية الأردنية كانت مرتفعة، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2،3،99)، وجاءت الفقرة (4) بالمرتبة الأولى، والتي تنص "تتم مقارنة الأهداف الموضوعة مع النتائج الفعلية الموضوعة مسبقاً، بمتوسط حسابي بلغ (2،3،99) والانحراف معياري قدره (0،89)، وهذا يدل على اهتمام البنك بها تم وضعه من خطط واستراتيجيات يهدف تحقيق غايات وأهداف البنك بالواقع الفعلي، الأمر الذي يزيد الأعباء الوظيفية الموكلة.

٥٣٧
بمجلة مركز صالح كام للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد الخامس والخمسون

للموظفين ومدى قدرتهم على أدائها، وجاءت الفقرة (2) بالمرتبة الثامنة وتنص «توجد معايير واضحة للتعين ووصف مناسب لمهام الموظفين»، بمتوسط حسابي بلغ (3،55) وانحراف معياري (0،36). مما يشير على عدم اهتمام الإدارة في نوعية الموظفين المختارة للقيام بالأعمال المكلفة ضم وتطوير كفاءاتهم وقدراتهم ومتابعة سلوكاتهم التي تعكس مدى رضاهم الوظيفي، مما يتوجب على إدارة البنك المركزي إعادة النظر في تطوير الأنظمة والتركيز على أن الرضا الوظيفي يعكس على كفاءة عمل الموظفين.

الجدول رقم (3) نتائج تحليل فقرات

(أثناء تقييم المخاطر على تقييم الأداء المال في البنوك التجارية الأردنية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>الترتيب</th>
<th>مستوى الموافقة</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>مرفعة</td>
<td>2</td>
<td>0،81</td>
<td>3،75</td>
<td>يوجد بجان مستقل لتقييم ودراسة المخاطر المؤثرة على البنك</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>مرفعة</td>
<td>3</td>
<td>0،78</td>
<td>3،18</td>
<td>قيام الإدارة بتحديد المستويات الأولية للمالية وتقدير مخاطر التدقيق التي قد يعترض لها المدقق</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>مرفعة</td>
<td>1</td>
<td>0،71</td>
<td>4،03</td>
<td>تتم دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية لتحديد احتمالية وجود المخاطر وأنواعها</td>
</tr>
</tbody>
</table>
لمقدمة: إن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وهو من أهم المقدمة في تقييم المخاطر، يعتبر مسألة ذات أهمية عالية في الآونة الأخيرة. فالتطبيق المتزايد ل.ONE.T.S. ((system of external audit) في البنوك، وتعزيز المعايير الأوروبية، ونشر البيانات المالية المفصلة، يزيد من سبيل المخاطر و تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية. 

**جدول 1:**

<table>
<thead>
<tr>
<th>المستوى الموافقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المرتبة</td>
</tr>
<tr>
<td>الترتيب</td>
</tr>
<tr>
<td>---</td>
</tr>
<tr>
<td>مرتبة 4</td>
</tr>
<tr>
<td>مرتبة 5</td>
</tr>
<tr>
<td>مرتبة 6</td>
</tr>
<tr>
<td>مرتبة 7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**البحة:**

يتضح من الجدول رقم (1)، بأن تقييم أفراد عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية كانت مرتفعة، بمتونسات حسابية تراوحت بين (0.41 - 0.59)، ودرجات الفقرة (3) بالمرتبة الأولى وتنص "تم دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية لتحديد احتمالية وجود المخاطر وتأتيها"، بمتوسط حسابي بلغ (0.41) وأنحراف معياري (0.59). مما يؤكد على وجود خطط فعالة لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية مع وجود دائرة فعالة وتحت تراشح العمليات التشغيلية، لذلك أثر شأن البنك المركزي الأردني بإنشاء دائرة امتنال، وذات الفقرة (6) بالمرتبة السابعة، وتنص "يتم إعلام الموظفين بحجم المخاطر الداخلية والخارجية"، بمتوسط حسابي بلغ (0.59) وأنحراف معياري (0.59).
وقد يكون من الأمور التي تواجه البنك حتى يستطيع العمل على مواجهة تلك المخاطر الداخلية والخارجية، ويجدد ذلك إلى عدم فعالية قسم الرقابة الداخلي بإعطائه الجزء القليل من الاهتمام بالموظفين والواجبات الموكلة لهم.

الجدول رقم (4) نتائج تحليل فقرات
تأثر الأنشطة الرقابية على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الفقرة</th>
<th>الانتصاف المكون برمجية</th>
<th>الترتيب</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>المرتبة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يتم الفصل الممكن بين المهام للموظفين</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>3.93</td>
<td>3</td>
<td>مرتفعة</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يوجد ترخيص ملاحم لكل عملية مالية تحدد الموظف المعني</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>3.85</td>
<td>4</td>
<td>مرتفعة</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يتم عمل جرد دوري للأصول ومتطلباتها مع السجلات الرسمية</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>3.84</td>
<td>2</td>
<td>مرتفعة</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>توجد تدابير خاصة تمنع الوصول غير المصرح به للأصول والقيمة</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>3.83</td>
<td>5</td>
<td>مرتفعة</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يتم حفظ السجلات والوثائق في أماكن مضادة للحرائق والكوارث الطبيعية</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>3.95</td>
<td>1</td>
<td>مرتفعة</td>
</tr>
<tr>
<td>جملة الفقرات</td>
<td></td>
<td></td>
<td>3.88</td>
<td></td>
<td>مرتفعة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
مقدمات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسني خليل جميل النشاطات

يتضح من الجدول رقم (٤)، بأن تقييم أفراد عينة الدراسة للمعوقات المنجزة لبيمارية الرقابة التجارية الأردنية كانت مرتفعة، بمتوسط حسابية تراوح بين (.٣٣-٠٣)، وجاءت الفقرة (٥) بالمرتبة الأولى. وتنص المادة حفظ السجلات والوثائق في أماكن مضادة للحرائق والكوارث الطبيعية، بمتوسط حسابي بلغ (.٣٤) وانحراف معياري (.٠٧٧)، ويعكس ذلك وجود اهتمام من قبل الإدارة في النواحي المادية التي تمس أصول البنك الماديات، وشملاً رأسها النقدية، في حين جاءت الفقرة (٤) بالمرتبة الخامسة، وتنص "توجد تدابير خاصة لمنع الوصول غير المصرح به للأصول والнемدة"، بمتوسط حسابي بلغ (.٣٣) وانحراف معياري قدره (.٠٩٢). وهذا لا يعني أو يقلل الشأن من الاهتمام بالأمور المالية لدى البنك.

الجدول رقم (٥): نتائج تحليل فقرات

(أثر المعلومات والانحلالات على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الفقرة</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>الترتيب</th>
<th>المستوى</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١</td>
<td>يتم توزيع الإدارة بالمعلومات في الوقت المناسب التي تحتاجها للموكلين وواجباتها</td>
<td>٤.١٥</td>
<td>٠.٠١</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>١٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٢</td>
<td>توجد قنوات اتصال بين مختلف الأدوات والموظفين فيما بينهم لإيصال التقارير المناسبة</td>
<td>٣.٧٩</td>
<td>٠.٧٧</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>٥</td>
</tr>
</tbody>
</table>
يتضح من الجدول رقم (5)، بأن تقييم أفراد عينة الدراسة للمؤثرات المثل دالة اللغة العربية_chunks_in_row

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الفقرة</th>
<th>التوزيع المعياري</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>3</td>
<td>يتم مراجعة نظام المعلومات الخاص وعديدته بشكل دوري</td>
<td>4,05</td>
<td>1,00</td>
<td>3,77</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يتم تلخيص المعلومات والتقارير بشكل يلائم جميع الأطراف الداخلية والخارجية والمستفيدة</td>
<td>4,01</td>
<td>0,96</td>
<td>3,85</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يتم خلال نظام المعلومات تجميع وتوسيع وتحليل التقرير عن اللمانيات المالية للوحدة</td>
<td>3,89</td>
<td>0,89</td>
<td>3,97</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>جميع الفقرات</td>
<td>0,83</td>
<td>-</td>
<td>3,77</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تعدّد أنواع الأمان والسرية والحفاظ عليها، ونوات الفقرة (2) بالمرتبة الخامسة والتي تنص "توجد قوانات اتصال مختلف الإدارات والموظفين فيها بينهم لإصال التقارير المناسبة"، بمتوسط حسابي بلغ (3,77) وانحراف معياري قدره (0,89)، مما

*Journal of Arabic Economic Development* (Journal of Arabic Economic Development)
يُشير على أن تقوم الإدارة بزيادة الاهتمام والتركيز على إيجاد وسائل وقنوات اتصال فاعلة أكثر من المتوفر، كونه لا بد من التركيز في هذه النقطة على عامل الوقت والسرعة والدقة في توفير المعلومة لعملية اتخاذ أو بناء قرار عليها.

الجدول رقم (٦) نتائج تحليل فترات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الفئة</th>
<th>الماديات الحسابية المتوسط</th>
<th>الترتيب</th>
<th>الاحراراً المعياري</th>
<th>مستوى الموافقة</th>
<th>متوسط</th>
<th>مرتفعة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١</td>
<td>يتم تحديد الخطط لمواجهة المخاطر المالية المحتملة</td>
<td>٣٥٣</td>
<td>٤</td>
<td>٠٧٩</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>١</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٢</td>
<td>تقوم هيئة خاصة بمراقبة نظام الرقابة الداخلية بالكامل وتحديد مواطن الخلل</td>
<td>٤٠٣</td>
<td>١</td>
<td>٠٨١</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>٢</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٣</td>
<td>يتم متابعة شكاوي العمالة من خلال قسم خاص بذلك</td>
<td>٣٠١</td>
<td>٥</td>
<td>٠٨٧</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>٣</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٤</td>
<td>يتم التأكد من وجود توثيق لنظام الرقابة الداخلية المستخدم</td>
<td>٣٦٨</td>
<td>٣</td>
<td>٠٨٤</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>٤</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٥</td>
<td>يوجد صلاحيات لقسم التدقيق للدخول إلى الأنظمة وراجع أي عمليات مالية.</td>
<td>٣٨٧</td>
<td>٢</td>
<td>٠٩١</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>٥</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٦</td>
<td>جميع الفترات</td>
<td>٣٧٢</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>مرتفعة</td>
<td>-</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يتضح من الجدول رقم (٦)، بأن تقييم أفراد عينة الدراسة للعوامل المؤثرة
لعنصر مراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية كانت مرتفعة، بمتوسط حسابية تراوح بين (0.04-0.5). وقد جاءت الفقرة (2) بالمراقبة الأولى والتي تنص تقوم هيئة خاصة بمراقبة نظام الرقابة الداخلية بالکامل وتوجيه مواطن الخلل، بمتوسط حسابي بلغ (0.4). وانحراف معياري (0.01)، وهذا يعكس اهتمام إدارة البنوك على وجود هيئة تدقيق مستقلة تراجع العمليات البنكية وأنظمة الرقابة لتقدير تقارير دورية للإدارة العليا، وجاءت الفقرة (3) بالمراقبة الخامسة، والتي تنص يتم متابعة شكاوي العملاء من خلال قسم مختص بذلك، بمتوسط حسابي بلغ (0.51). وانحراف معياري (0.07)، الأمر الذي يدل على عدم الاهتمام الكافي من قبل إدارة البنك في معرفة أراء العملاء الذين يشكلون المرتكز الأساسي للبنوك حول معرفة تطلعاتهم ورغباتهم وأفضل الطرق والوسائل التي تهدف إلى تقديم خدمة أفضل، لذلك ينبغي على إدارة البنوك الاهتمام المتزايد بصندوق شكاوي العملاء، والأفضل تسميته صندوق تطلعات ورغبات العملاء نحو خدمة أفضل.

عرض نتائج الدراسة

وفيما يلي عرض نتائج الدراسة بعضاً لتسلسل الأسئلة والفرضيات الواردة فيها، وعلى النحو التالي:

نتائج اختبار الفرضيات: الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنظمة البنوك في تطبيق أنظمة مقومات الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

يظهر الجدول رقم (7) الذي يُعدى قياس مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقيم الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة ميدانية

م / حسن خليل جميل الخطرات

أنظمة الرقابة الداخلية، أن الوسط الحسابي لدرجة الالتزام الكلية للبنوك بمططلبات one أنظمة الرقابة الداخلية بلغ (3.82) وهو أعلى من (3)، ويظهر من نتائج اختبار أن مستوى الدلالة لكل المتغيرات بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، مما يعني أن هناك تزام من قبل البنوك الأردنية في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة عالية، كما يلاحظ وجود تقارب في قيمة t لمحاور أنظمة الرقابة الداخلية حيث تتراوح قيمة t بين 0.50. لمجرور تقييم المخاطر و44.00 لمحاور المعلومات والاتصالات مما يدل على أن البنوك الأردنية لديها اهتمام عالي بجميع مططلبات الرقابة الداخلية.

ووفقًا لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام البنوك في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية" وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام البنوك في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"، وبذلك نستنتج أن البنوك التجارية في الأردن تلتزم بتطبيق مقومات الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (7) اختبار one sample T-test لفحص مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الترتيب</th>
<th>المستوى الدلالة</th>
<th>قيمة T</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحساب</th>
<th>المحرّر</th>
<th>قيمة T</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحساب</th>
<th>المحرّر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الثالث</td>
<td>0.000</td>
<td>0.61</td>
<td>0.65</td>
<td>3.77</td>
<td>البيئة الرقابية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الخامس</td>
<td>0.000</td>
<td>0.52</td>
<td>0.61</td>
<td>3.68</td>
<td>تقييم المخاطر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثاني</td>
<td>0.000</td>
<td>0.59</td>
<td>0.68</td>
<td>3.88</td>
<td>الأنشطة الرقابية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
## نتائج اختبار الفرضيات: الفرضية الرئيسية الثانية / الفرضية الفرعية الأولى

### جدول رقم (8) تحليل الانحدار لآثار مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة على نسبة العائد على حقوق الملكية

<table>
<thead>
<tr>
<th>VIF</th>
<th>Sig.</th>
<th>T</th>
<th>قيمة β</th>
<th>Adj R²</th>
<th>R²</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.00</td>
<td>3.83</td>
<td>0.64</td>
<td>0.73</td>
<td>0.00</td>
<td>0.39</td>
<td>قيمة الثابت</td>
</tr>
<tr>
<td>3.19</td>
<td>0.68</td>
<td>0.67</td>
<td>0.28</td>
<td>0.045</td>
<td>0.168</td>
<td>البيئة الراقية</td>
</tr>
<tr>
<td>3.06</td>
<td>0.69</td>
<td>0.29</td>
<td>0.26</td>
<td></td>
<td></td>
<td>تقييم المخاطر</td>
</tr>
<tr>
<td>2.11</td>
<td>0.26</td>
<td>0.91</td>
<td>0.37</td>
<td></td>
<td></td>
<td>الأنشطة الراقية</td>
</tr>
<tr>
<td>2.52</td>
<td>0.62</td>
<td>0.61</td>
<td>0.54</td>
<td></td>
<td></td>
<td>المعلومات والاتصالات</td>
</tr>
<tr>
<td>2.63</td>
<td>0.39</td>
<td>1.04</td>
<td>0.48</td>
<td></td>
<td></td>
<td>المراقبة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بلاحة من الجدول رقم (8) إن نسبة R² بلغت (81.6%) في حين بلغت قيمة
مقدمات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة ميدانية

د./ حسن خليل جميل الشطران

(5) 0.04

\(\text{Adj R}^2\)

تباين نسبة العائد على حقوق الملكية، ومن خلال قيمة

\(\text{VIF}\)

رقم (3),

وذلك يمكن القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أي من مكونات الرقابة الداخلية ونسبة العائد على حقوق، وبذلك فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

نتائج اختبار الفرضيات: الفرضية الرئيسية الثانية / الفرضية الفرعية الثانية

جدول رقم (9) تحليل الانحدار

لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة على نسبة العائد على الأصول

<table>
<thead>
<tr>
<th>VIF</th>
<th>Sig.</th>
<th>T</th>
<th>قيمة β</th>
<th>(\text{Adj R}^2)</th>
<th>(R^2)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>4.928</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3.19</td>
<td>0.632</td>
<td>0.289</td>
<td>0.178</td>
<td>0.062</td>
<td>0.431</td>
</tr>
<tr>
<td>3.06</td>
<td>0.512</td>
<td>0.579</td>
<td>0.216</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.11</td>
<td>0.459</td>
<td>0.691</td>
<td>0.181</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.52</td>
<td>0.786</td>
<td>0.438</td>
<td>0.128</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.63</td>
<td>0.473</td>
<td>0.741</td>
<td>0.331</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

البيان:

- قيمة الثابت
- البيئة الرقابية
- تقييم المخاطر
- الأنشطة الرقابية
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة
يلاحظ من الجدول رقم (9) إن $R^2$ بلغ (0.43) في حين بلغت قيمة $\text{Adj } R^2$ (0.26) مما يعني أن مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة قادرة على تفسير النبائن لنسبة العائد على الأصول، ومن خلال قيمة $\text{sig}$ فقد بين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة ونسبة العائد على الأصول، إذ بلغ مستوى الدلالة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول (0.05)، وكان المتغير المستقل المراقبة، هو أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على نسبة العائد على الأصول بنسبة $\text{Beta}$ (0.33)، وهي أعلى نسبة بين المتغيرات المستقلة، حيث أنه لم يتوصل لعلاقة بين العائد على الأصول وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، وأن قيم $\text{VIF}$ لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، تراوحت بين (1-2,19-3.19) وبذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

نتائج اختبار الفرضيات: الفرضية الرئيسية الثانية/الفرضية الفرعية الثالثة

جدول رقم (10) تحليل الانحدار لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة على نسبة هامش صافي الربح

<table>
<thead>
<tr>
<th>VIF</th>
<th>Sig.</th>
<th>T</th>
<th>قيمة $\beta$</th>
<th>$\text{Adj } R^2$</th>
<th>$R^2$</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.68</td>
<td>0.39</td>
<td>0.39</td>
<td>0.39</td>
<td>0.65</td>
<td>0.35</td>
</tr>
<tr>
<td>3.19</td>
<td>0.56</td>
<td>0.98</td>
<td>0.39</td>
<td>0.65</td>
<td>0.35</td>
</tr>
<tr>
<td>3.06</td>
<td>0.46</td>
<td>0.76</td>
<td>0.41</td>
<td>0.65</td>
<td>0.35</td>
</tr>
<tr>
<td>2.11</td>
<td>0.53</td>
<td>0.61</td>
<td>0.25</td>
<td>0.65</td>
<td>0.35</td>
</tr>
<tr>
<td>2.52</td>
<td>0.68</td>
<td>0.29</td>
<td>0.38</td>
<td>0.65</td>
<td>0.35</td>
</tr>
<tr>
<td>2.63</td>
<td>0.49</td>
<td>0.71</td>
<td>0.46</td>
<td>0.65</td>
<td>0.35</td>
</tr>
</tbody>
</table>
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنك التجاري.

دراسة ميدانية

د/ حسني خليل جميل الشطرات

يلاحظ من الجدول رقم (10) إن R² للمتغيرات مجتمعة هو (0.35) وقيمة

\[
\text{Adj R}^2 = 0.65
\]

(0.65) مما يعني أن مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة قادرة على تفسير تباين

نسبة هامش صافي الربح، كما تظهر النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية

لمكونات الرقابة الداخلية مجتمعة على نسبة العائد على المبيعات، إذ بلغ مستوى t المحسوبة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول (0.05)، وكان المتغير

المستقل، مراقبة أنظمة الرقابة، هو أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على نسبة هامش

صافي الربح بشكل إيجابي بنسبة (38.0%) وهي أعلى نسبة بين المتغيرات

المستقلة، كما يلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيم (VIF) جميع مقومات الرقابة

الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (11.19-3.1)، وبذلك يمكن

القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه

الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل، وبذلك يتم قبول الفرضية الفرعية

الثانية.
نتائج اختبار الفرضيات: الفرضية الرئيسة الثانية / الفرضية الفرعية الرابعة
جدول رقم (11) تحليل الانحدار

<table>
<thead>
<tr>
<th>البالان</th>
<th>VIF</th>
<th>Sig.</th>
<th>تُ</th>
<th>قيمة</th>
<th>β</th>
<th>Adj R²</th>
<th>R²</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>قيمة الثابت</td>
<td>0.57</td>
<td>0.39</td>
<td>0.19</td>
<td>0.23</td>
<td>0.13</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البيئة الرقابية</td>
<td>3.19</td>
<td>0.89</td>
<td>0.45</td>
<td>0.11</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تقييم المخاطر</td>
<td>3.06</td>
<td>0.79</td>
<td>0.33</td>
<td>0.21</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأنشطة الرقابية</td>
<td>2.11</td>
<td>0.71</td>
<td>0.67</td>
<td>0.21</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المعلومات والاتصالات</td>
<td>2.52</td>
<td>0.73</td>
<td>0.56</td>
<td>0.56</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المراقبة</td>
<td>2.63</td>
<td>0.18</td>
<td>1.47</td>
<td>0.37</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن R² للمتغيرات مجتمعة هو (0.13) في حين أن Adj R² (0.13) يشير إلى أن مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة قادرة على تفسير ثبات نسبة العائد على رأس المال، كما تظهر النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الرقابة الداخلية مجتمعة على نسبة العائد على رأس المال، إذ بلغ مستوى t المحسوب لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول (0.05)، وكان المتغير المستقل، المعلومات والاتصالات، هو المتغيرات المستقلة تأثيراً على نسبة العائد على رأس المال بشكل إيجابي بنسبة β (0.56)، وهي أعلى نسبة بين المتغيرات المستقلة. كما يلاحظ أن جميع متغيرات الرقابة الداخلية كانت أقل من (1)، تراوح بين (0.19 - 0.37)، وبذلك يمكن القول أنه لا يوجد
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنك التجارية.

د/ خسني خليل جميل الصبرات

» دراسة ميدانية «

مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل، وبذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.
النتائج والوصيات

أولاً: النتائج

بناءً على ما تم بثه في الفقرات السابقة من تحليل بيانات الدراسة، واعتبار
فرضياته، فإنها يمكن تلخيص النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسة، بإيجاد:
1- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ازمن من قبل البنوك التجارية الأردنية في
تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية من خلال توفير مقومات ومكونات أنظمة الرقابة،
والذي أظهر قانون البنك المركزي البنك التجاري الأردني بتطبيقه، بمتوسط حسابي
(3،82،79) وانحراف معياري (0،0).
2- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات
أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاساً بالعملة مكافأة على حقوق الملكية، والعائدة على الأصول
في البنوك التجارية الأردنية، حيث تشتمل هذه النتيجة على دراسة (ذينيات
وكفوس،2012) مع اختلاف قطاع الدراسة.
3- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات
أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاساً بنسبة هامش صافي الربح في البنوك التجارية
الأردنية.
4- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات
أنظمة الرقابة على الأداء المالي مقاساً بالعائدة على رأس المال في البنوك التجارية
الأردنية، فقد كانت جميع مستويات الدلالة هذه المقومات تزيد عن مستوى الدلالة
المقبول.
مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للفروع التجارية.

دراسة ميدانية

د/ حسني خليل جميل الخطاب

5- تبين أن أكثر عناصر مكونات الرقابة الداخلية على تقييم الأداء المالي هما المعلومات والاتصالات، والمراقبة على التوالي، لما لها أهمية كبرى كونه لا بد من التركيز في هذه النقطة على عامل الوقت والسرعة والدقة في تدفق المعلومات لاتخاذ القرار المناسب؛ أما المراقبة تقبل الأداة الشاملة التي تعمل على ضبط كافة مقومات الرقابة.

ثانيا: التوصيات

وفقًا للتوصيات التي تم التوصل إليها، وبعد اختبار الفرضيات، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- التركيز على أنظمة الرقابة الداخلية، بشكل متناسب مع القوانين والأنظمة الصادرة من الجهات ذات العلاقة، لأن ذلك يؤثر في تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

2- ضرورة إلزام البنوك بالإلتزام بالأنظمة عن المعلومات المرتبطة بأنظمة الرقابة الداخلية.

3- العمل بشكل مستمر على مراقبة واتخاذ نظام الرقابة الداخلية بهدف تحديد نقاط الضعف والعمل على تصويرها، وخاصة تقييم المخاطر حيث حصل على المرتبة الخامسة بين مقومات أنظمة الرقابة، لذلك ينبغي على البنوك التجارية الاهتمام بقسم إدارة المخاطر الهادف على اكتشاف المخاطر وتحديدها قبل حدوثها، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف منعها، أو التقليل من حدة تأثيرها.

4- مسائل تحورية وتدريبيات تنفيذية في مجالات المحاسبة والأنظمة الرقابية للمدراء والموظفين في البنوك التجارية، باختلاف مناصبهم الوظيفية، تهدف إلى
توعيتهم بأهمية مقومات الأنظمة الرقابية لمعرفة أن أي تغييرات قد تحدث من يمكن أن تؤثر على كفاءة أنشطة الرقابة الداخلية وفعاليتها.

5- إجراء المزيد من الدراسات المائدة باستخدام متغيرات أخرى مرتبطа بقياس الأداء المالي، ودراسة أنظمة الرقابة الداخلية في القطاعات الأخرى مثل قطاعات التأمين، والخدمات.
المراجع

أولاً: المصادر العربية


2. ارينز، الين، وجيمس لويد، (2000)، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.


4. الخليلي، محمود (2011)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط 3، دار واثل للنشر، عمان.

5. خنفر، مؤيد والمطارنة، غسان (2011)، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط 2، دار المصرف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6. دهيرب، محمد سمير (2010)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم جنة COSO: اعتناص أنماط التقييم الذاتي للرقابة الداخلية وإمكانية تطبيقه في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، جامعة المثنى.


ISA 315 (Revised), 2004, Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment